

الفصل التاسع

النقل الدلالي

إذا نظرنا في صيغ اللغة العربية وتراكيبها في ضوء هذه الظاهرة التي نحن بصددھا، وهی ظاهرة النقل من استعمال إلى آخر- فإننا لا نجد هذا النقل مقصورا على الصيغ، بمعنى استعمال صيغة في موضع صيغة أخرى، بل نجد ظاهرة النقل تتخذ لها أبعادا أخرى في اللغة، تتمثل في نقل الصيغة من دلالة إلى دلالة أخرى، وقد يتسع النقل عن مستوى الصيغة إلى مستوى التركيب، بمعنى أن التركيب اللغوي لا يطلق على ما وضع له من دلالة فقط، بل يتجاوز ذلك، فيخرج عن دلالته إلى دلالات متنوعة تحكمها السياقات والقرائن، وسوف نتناول تحت هذا النوع من النقل قضيتين، وهما: ظاهرة التضمين، ونقل التراكيب الإنشائية التي تشمل أساليب الاستفهام والأمر والنهي والنداء- مما وضعت له من دلالات أصلية إلى دلالات أخرى .

١- التضمين .

والتضمين عند النحاة إكساب كلمة معنى كلمة أخرى مع بقاء هذه الكلمة على صيغتها أو لفظها، يقول ابن هشام: « قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين »^(١) .

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٥ .

وقد وضع الزمخشري الغرض من التضمين عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾^(١)، فقال: «وإنما عدي (عدا) بـ (عن) لتضمنه معنى (نبا)، و(علا) في قولك: (نَبَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ)، و(وَعَلَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ)، إذا اقْتَحَمَتْهُ وَلَمْ تَعْلُقْ بِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: (ولا تعدُّهم عيناك)، أو (ولا تعلُّ عيناك عنهم)؟ قُلْتَ: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: (ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢)، أي: ولا تضموها إليها آكلين لها»^(٣).

ونفهم من كلام الزمخشري أن الفعل المتعدي بنفسه إذا ضمن معنى فعل متعد بحرف الجر - صار هذا الفعل متعديا بحرف الجر، كما رأينا في الفعل: (عدا يعدو)؛ فإنه متعد بنفسه في الأصل، فلما ضمن معنى (نبا) الذي يتعدى بـ (عن) - تعدى (عدا) بـ (عن)، كذلك إذا كان الفعل متعديا بحرف ثم ضمن معنى فعل متعد بحرف آخر - تعدى هذا الفعل بهذا الحرف الآخر، يقول ابن جني: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ أي إذا بـ أن

(١) الكهف: ٢٨ .

(٢) النساء: ٢ .

(٣) الكشف ٧١٧/٢ .

هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله - عز اسمه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(١)، وأنت لا تقول: (رفثت إلى المرأة)، وإنما تقول: (رفثت بها أو معها)، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى (الإفشاء)، وكنت تعدى (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة) - جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيدانا وإشعارا أنه بمعناه^(٢).

ولعلنا ندرك أن ظاهرة التضمين لا تقف عند حد الصيغة أو البنية، بل تتجاوزها إلى مستوى التركيب، وعلاقة الصيغة فيه بالصيغة الأخرى، يقول الدكتور تمام حسان: «يتجاوز التضمين قرينة البنية إلى حيث يمكن عده ظاهرة من ظواهر التضام، وذلك بأن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضا، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بالحرف بعد أن كان متعديا بنفسه، أو يضام حرفا في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصلي، وهلم جرا» ، ثم ساق الدكتور تمام حسان طائفة من الشواهد القرآنية على أسلوب التضمين الذي عده ظاهرة من ظواهر النقل، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ، أي: (ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم) فوقع فيه الأكل في البيئة اللفظية لفعل الضم، وأدى معناه، وهذا هو المقصود بالتضمين الذي هو صورة من

(١) البقرة: ١٨٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٠٥ .

صور النقل الأسلوبي، واستعمل الأكل لما فيه من الشراهة، بعكس مطلق الضم، ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ آلِكَتَبٍ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(١)، فالفعل (غلا يغلو) فعل لازم، ولكنه في هذه الآية نصب مفعولا به (غير الحق)، إذ ضمن معنى (لا تزيدوا)، أو (لا تتقولوا)، فحل في البنية اللفظية المناسبة لذلك^(٢).

وأجاز السمين الحلبي أن يتضمن الفعل: (غلا يغلو) - وهو لازم - معنى (تجاوز)، فيكون المعنى: (ولا تتجاوزوا في دينكم غير الحق)^(٣).

وكان حديث الدكتور تمام حسان عن التضمين باعتباره ظاهرة من ظواهر النقل تحت حديثه عن (الأسلوب العدولي في القرآن الكريم)^(٤).

ومظاهر النقل بالتضمين كثيرة في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب؛ لأنه ضرب من الاتساع في اللغة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٥)، أي: (فلن يحرموه)، أي: (فلن يحرموا ثوابه)، ولهذا عدي إلى اثنين، لا إلى واحد، وقوله تعالى:

(١) المائدة: ٧٧.

(٢) راجع البيان في روائع القرآن ٢ / ٧٨، وما بعدها.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤ / ٣٨١.

(٤) البيان ٢ / ٧٥، وما بعدها.

(٥) آل عمران: ١١٥.

﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾^(١) ، أي: (لا تتنوا)، ولهذا عدي
 بنفسه لا بـ (على)، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَا أَعْلَى ﴾^(٢)
 أي: (لا يصغون)، وقولهم: (سمع الله لمن حمد)، أي: (استجاب)،
 فعدي يسمع في الأول بـ (إلى)، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن
 يتعدى بنفسه، مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) ،
 ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾^(٤) ، أي:
 يميز ، ولهذا عدي بـ (من) لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ
 مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ ﴾^(٥) ، أي: يمتنعون من وطء نسائهم
 بالحلف^(٦) .

وقد تناول الأشموني التضمين باعتباره وسيلة من وسائل جعل
 الفعل المتعدي لازما، والفعل اللازم متعديا، بإشراب الأول معنى فعل
 لازم، وإشراب الثاني معنى فعل متعد، فمن الأول. قوله تعالى:

(١) البقرة: ٢٣٥ .

(٢) الصافات: ٨ .

(٣) ق: ٤٢ .

(٤) البقرة: ٢٢٠ .

(٥) البقرة: ٢٢٦ .

(٦) راجع مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٨٥ .

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾^(١) ، أي: (يخرجون)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾^(٢) ، أي: (بارك لي)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَزُّمُوا عُقْدَةَ آلِكَاحِ ﴾^(٣) ، أي: (لا تتووا)؛ لأن (عزم) في الأصل لا يتعدى إلا بـ (على)، ومنه: (رحبتكم الطاعة)، و(طلع بشر اليمن)، أي: (وسعتكم)، و(بلغ اليمن)^(٤) .

والتضمنين باب واسع في اللغة، وقد تجاوز النحاة به حدا أبعد مما ذكرناه، فقد نقل السيوطي عن ابن هشام قوله في التذكرة: « زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد بمعنى (صير)، ويكون من باب (ظن)، فأجاز (حفرت وسط الدار بئرا)، أي: (صيرت)، قال وليس (بئرا) تمييزا؛ إذ لا يصلح (من)، وكذا أجاز: (بنيت الدار مسجدا)، و(قطعت الثوب قميصا)، و(قطعت الجلد نعلا)، و(صبغت الثوب أبيض)، قال: والحق أن التضمنين لا ينقاس^(٥) .

(١) النور: ٦٣ .

(٢) الأحقاف: ١٥ .

(٣) البقرة: ٢٣٥ .

(٤) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وهناك مصطلحان قريبان في المعنى من التضمنين يترددان في كتب النحو، وهما العدل والتقدير، ولذلك فرقوا بين مفهوم التضمنين ومفهوم العدل من جهة، وبين مفهوم التضمنين ومفهوم التقدير من جهة أخرى، قال ابن الدهان: «الفرق بين العدل والتضمنين أن العدل أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره، كـ (عمر) من (عامر)، و(سَحَر) من (السَّحَر)، والتضمنين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة»^(١).

وقد تحدثنا عن العدل باعتباره نوعا من النقل التحويلي عند حديثنا عن نقل الصيغة من التكرير إلى التعريف عن طريق تحويلها إلى صيغة أخرى.

كذلك فرقوا بين التضمنين والتقدير، قال ابن الحاجب في أماليه: «الفرق بين التضمن وبين التقدير في قولنا: (بُني) (أين) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، و(ضربته تأديبا) منصوب بتقدير اللام، و(غلام زيد) مجرور بتقدير اللام، و(خرجت يوم الجمعة) منصوب بتقدير (في)- أن التضمنين يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه، سواء اتفق الإعراب أم اختلف»^(٢).

(١) السابق ١ / ٢٣٠ .

(٢) الأمالي النحوية ٤ / ١١٠ ، الأملية رقم ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٢٦ ،

فهو يبين أن التضمن لا يجوز فيه الجمع بين المعنى الأصلي والمعنى المتضمن، كما لا يجوز الجمع بين (أين)، وهمزة الاستفهام، وأن التقدير يجوز فيه الجمع بين المقدر، والحالة الحاضرة، كما يجوز الجمع بين اللام والمصدر الذي كان منصوبا على المفعول له، فيقال: (ضربتَه لتأديبٍ)، كما يجوز الجمع بين اللام المقدرة والاسم المجرور بالإضافة، والجمع بين (في) والظرف، ولذلك لا يعد التقدير من مظاهر النقل .

٢- نقل الاستفهام:

والاستفهام مصدر (استفهم)، وحقيقته طلب الفهم، وهذا يقتضي أن السائل يجهل الجواب، قال ابن هشام: « اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سألَه عنه»^(١) ، ولذلك لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته^(٢)، والألفاظ الموضوعة له: (الهمزة)، و(هل)، و(ما)، و(مَنْ)، و(أي)، و(كم)، و(كيف)، و(أين)، و(أنى)، و(متى)، و(أيان)^(٣) .

وإذا كان الاستفهام الحقيقي يقتضي جهل السائل بالجواب، ومن ثم يطلب جوابا مطابقا لسؤاله، فإن الاستفهام حينما يخرج عن حقيقته، ويتضمن أغراضا أخرى- فإن السائل يكون عالما بالجواب، ومن ثم لا

(١) الإمام بشرح حقيقة الاستفهام، وهى رسالة ضمن أربع رسائل في النحو حققها الدكتور عبد الفتاح سليم ص ١١٤ .

(٢) مغني ابن هشام ١٣ / ١ .

(٣) الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للقرويني ٢ / ٢٥١ .

يريد لسؤاله جواباً، ولكنه يريد أن يقرر معنى من المعاني عن طريق الاستفهام، وحينئذ يكون الاستفهام قد نقل من أصله الذي وضع له إلى معان أخرى، وهذا النقل يعد نقلاً دلالياً؛ لأن أداة الاستفهام تظل باقية على صيغتها، يقول القزويني: « وهذه الألفاظ - يعني أدوات الاستفهام - كثيراً ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام »^(١) وقد أفاضت كتب المعاني والنحو في ذكر الأغراض التي ينقل إليها الاستفهام، منها:

- أ- الاستبطاء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ ﴾^(٢) ، و ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾^(٣) ، وكما في قولنا: (كم دعوتك؟) .
- ب- التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٤) ، ﴿ مَا لِي لَا أَرَى آٰلَهُ هُذًا أَمْ كَآَنَ مِنَ الْغَآفِيْنَ ﴾^(٥) .
- ج- التنبيه على الضلال، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^(٦) .

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢ / ٢٦٠ .

(٢) البقرة: ٢١٤ .

(٣) الحديد: ١٦ .

(٤) الفرقان: ٤٥ .

(٥) النمل: ٢٠ .

(٦) التكوين: ٢٦ .

د- الزعيد، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١) ، ونحو قولنا

لمن يسئ الأدب: (ألم نؤدب فلانا؟) إذا كان عالما بذلك .

هـ- الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢) ،

و ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^(٣) ، و ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ
ءَأَسْلَمْتُمْ﴾^(٤) .

و- التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر
قد استقر عنده ثبوته أو نفيه^(٥)، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به
كقولك: (أفعلت؟) إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكقولك:
(أأنت فعلت؟) إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل، ومنه قوله تعالى:
﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِغَاهِيَتَيْنَا يَتَّبِعُ الرَّهَيْمُ﴾^(٦) وهذا رأي الشيخ عبد
القاهر الجرجاني والسكاكي، إذ لو كان المقرر به هو الفعل، لا
الفاعل - لكان الجواب: (فعلت أو لم أفعل)، ولكن الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُ
كَبِيرُهُمْ﴾^(٧) ، دليل على أن المقرر به هو الفاعل .

(١) المرسلات: ١٦ .

(٢) هود: ١٤ .

(٣) القمر: ١٥ .

(٤) آل عمران: ٢٠ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ١٨ .

(٦) الأنبياء: ٦٢ .

(٧) الأنبياء: ٦٣ .

وقد عقب القزويني على القائلين بأن الهمزة في الآية للتقرير بقوله: « وفيه نظر، لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه - عليه السلام - هو الذي كسر الأصنام »^(١).

وقد أجاب الشيخ عبد المتعال الصعيدي على القزويني بقوله: « وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قبل كسرها: ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٢)، وقولهم: ﴿سَمِعْنَا فَنِي يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(٣) فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذي كسرها، فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقته »^(٤).

ولما كان المقرر به يجب أن يلي الهمزة - فإن ابن هشام تساءل عن حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٥)، على التقرير^(٦)؛ إذ يقتضي هذا أن يكون المقرر به هو المنفي، فيكون الجواب: (لم أعلم)، وليس هذا هو المراد، وقد

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢ / ٢٦١ .

(٢) الأنبياء: ٥٧ .

(٣) الأنبياء: ٦٠ .

(٤) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢ / ٢٦١ .

(٥) البقرة: ١٠٦ .

(٦) لم أجد ما نقله ابن هشام عن الزمخشري من حمله الهمزة في هذه الآية على التقرير في الكشف عند تفسيره لهذه الآية، ولا في المفصل .

أجاب ابن هشام عما ذكره الزمخشري بقوله: « قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي، أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ...؟ »^(١).

ز - الإنكار، وهو نوعان:

أحدهما - الإنكار الإبطالي أو التكذيبي، والهمزة تقتضي حينئذ أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَنكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيْنِ وَأَتَّخِذَ مِنَ الْمَلَكَةِ إِنْسًا ﴾^(٢)، و ﴿ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ ﴾^(٣)، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾^(٤)، أي: (الله كاف عبده).

والآخر - الإنكار التوبيخي، ويقتضي أن ما بعد الهمزة واقع، وأن فاعله ملوم، بمعنى: (ما كان ينبغي أن يكون)، و(لا ينبغي أن يكون)، نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾^(٥)، ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ

(١) مغني اللبيب ١ / ١٨ .

(٢) الإسراء: ٤٠ .

(٣) الصافات: ٤٩ .

(٤) الزمر: ٣٦ .

(٥) الصافات: ٩٥ .

تَدْعُونَ ﴿١﴾ ﴿أَيْفَكَا ءَالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (٢)، ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ
أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (٣)، ﴿أَبْشِرَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ (٤)، والإنكار كالتقرير
يشترط فيه أن يلي المنكر الهمزة، كما في هذه الآيات (٥).

ح- التهكم، نحو قوله تعالى: ﴿أَصَلَوْتُكَ فَأَمْرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا
يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (٦).

ط- التحقير، نحو قولك: (من هذا؟)، و(ما هذا؟).

ي- التهويل، كقراءة ابن عباس- رضي الله عنهما: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا
بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (٧) بلفظ
الاستفهام، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدته وفضاعة
شأنه- أراد أن يصور كنهه، فقال: (مَنْ فرعون؟)، أي: أتعرفون من

(١) الأنعام: ٤٠ .

(٢) الصافات: ٨٦ .

(٣) الأنعام: ١٤ .

(٤) القمر: ٢٤ .

(٥) راجع الإيضاح للقزويني ٢ / ٢٦٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١ / ١٧ ،

١٨ .

(٦) هود: ٨٧ .

(٧) الدخان: ٣٠ ، ٣١ .

هو في فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به؟ ثم عرف تعالى - حاله بقوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١) .

ك- الاستبعاد ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢) وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴿ (٣) .

ل- التوبيخ، والتعجب معا، كما في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاكًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٤)، أي: كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة؟ وأما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة والجهل، وأما التعجب فلأن هذه الحال تأبى ألا يكون للعاقل علم بالصانع، وعلمه به يأبى أن يكفر، وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب (٥) .

م- التحضيض، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ (٦) .

(١) الدخان: ٣١ .

(٢) الدخان: ١٤ .

(٣) البقرة: ٢٨ .

(٤) راجع الإيضاح للقرويني ٢ / ٢٦٢ ، وما بعدها .

(٥) النساء: ٣٩ .

ن- العرض، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْضَعًا كَثِيرَةً﴾^(١).

هذه هي بعض المعاني التي ينقل إليها الاستفهام، فيخرج عن حقيقته، وهي كما رأينا محكومة بالسياق، وفهم النص.

٣- نقل الأمر:

مفهوم الأمر الحقيقي طلب الفعل استعلاءً، ويعبر عنه بأكثر من صيغة، وهي: فعل الأمر الصريح، مثل: (أكرم)، والفعل المضارع المقترن باللام، مثل: (ليحضر)، واسم الفعل، مثل: (رويد زيدا)، والمصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: (إكراما زيدا).

وقد تستعمل صيغة الأمر في غير طلب الفعل استعلاءً بحسب مناسبة المقام، وحينئذ تستعمل في معان مختلفة غير الأمر، منها:

أ- التهديد، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٢).

ب- التعجيز، كقوله تعالى: ﴿فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾^(٣).

ج- التسخير، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٤).

(١) البقرة: ٢٤٥، وراجع البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ١٩٤.

(٢) فصلت: ٤٠.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) البقرة: ٦٥.

(۵) ۲۷۸ : ۵۰۰

۱۰۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۳) ۲۷۸ : ۵۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۲) ۲۵۰ : ۵۰۰

(۸) ۶۳ : ۱۰۰

(۱) ۰۰ : ۱۰۰

(۲) ۲۷۸ : ۵۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

۱۰۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۲) ۲۷۸ : ۵۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

۱۰۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

۳ - ۲

(۵) ۲۷۸ : ۵۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

۱۰۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۳) ۲۷۸ : ۵۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

۱۰۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۸) ۶۳ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

(۱) ۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰ : ۱۰۰

ب- الدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا سَيِّئًا أَوْ
أَخْطَاءً﴾^(١).

ج- الالتماس، كقول أبي العلاء المعري:

لا تطويا السرَّ عنى يوم نائبة فإن ذلك ذنبٌ غيرُ مُغْتَفَرٍ
د- التمني، كقول الشاعر^(٢):

يا ليلُ طُلْ، يا نومُ زُلْ يا صبحُ قَفْ لا تَطْلُعْ
هـ- الإرشاد، كقول الشاعر^(٣):

ولا تحسبِ الشورى عليك غضاضةً
فإن الخوافي قوةٌ للعوادم^(٤)

٥- نقل النداء:

وحقيقة النداء طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو)، وهو (يا) أو إحدى أخواتها .

وقد تنقل صيغة النداء إلى معان أخرى غير معناها الحقيقي يقتضيها السياق والمقام أيضاً، منها:

(١) البقرة: ٢٨٦ .

(٢) بحثت عنه في معظم كتب البلاغة والأدب واللغة والنحو، فلم أعثر عليه .

(٣) هو بشار بن برد - الأغاني ٣ / ١٥٠ .

(٤) راجع بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي بذيّل الإيضاح للقزويني

٢ / ٢٧٢ .

أ- الإغراء على طلب الأمر الذي ينادي له، مثل قولك لمن أقبل يتظلم: (يا مظلوم) .

ب- الاختصاص، كما في قولهم: (أنا أفعل كذا أيها الرجل)، يريد بالرجل نفسه، فهو في الحقيقة صورة نداء لا نداء، أي: (متخصصا من بين الرجال) .

ج- الاستغاثة، كقول الشاعر^(١):

يا لرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يحدث لى بعد النّهى طربا
د- التعجب، كقول الشاعر^(٢):

يا لك من قُبْرَةٍ بمَعْمَرٍ خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَيَبْضِي وَاصْفَرِي
هـ- التحسر، والتوجع، كقول الشاعر^(٣):

أيا منازل سلمى أين سلماك من أجل هذا بكيناها بكيناك^(٤)
٦- نقل الخبر إلى الإنشاء:

يقسم النحاة والبلاغيون الجملة العربية إلى خبر وإنشاء، وذلك إذا كان للكلام صورة في الواقع يطابقها أو لا يطابقها- فهو الخبر، وإذا لم يكن له صورة في الواقع يطابقها فهو الإنشاء، يقول القزويني في

(١) هو الحارث بن حلزة- انظر اللسان ٥/ ٤١٠٤ .

(٢) هو طرفة بن العبد، خزانة الألب ٢/ ٤٢٤ .

(٣) بحثت عنه فلم أجد إلا الشطر الأول في شعر ابن خاتمة الأندلسي .

(٤) راجع بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي ٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

معرض حديثه عن حصر أبواب علم المعاني: « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء »^(١).

وقد فرق ابن الحاجب بين الخبر والإنشاء بأن كل كلام في النفس على وفق العلم أو الحساب فهو الخبر، وكل كلام في النفس عبر عنه لا باعتبار تعلق العلم والحساب فهو المعنى بالإنشاء، ولذلك إذا قام بالنفس طلب وقصد المتكلم إلى التعبير عن ذلك الطلب باعتبار تعلق العلم به قال: طلبت من زيد كذا، ولو قصد إلى التعبير عنه لا باعتبار تعلق علم، لكان التعبير عنه بصيغة الأمر التي هي (افعل) أو (ليفعل) أو ما أشبهها^(٢).

وصورة الخبر المعبرة عن النسبة الخارجية مطابقة أو غير مطابقة تتمثل في الجملة الاسمية المجردة، أو المنسوخة، والجملة الفعلية المقدرة بفعل ماض أو مضارع.

أما الإنشاء - فهو طلبي، وغير طلبي، فالطلبي - هو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والنداء والتمني والترجي، ومن الإنشاء غير الطلبي أفعال المقاربة، وأفعال التعجب، والمدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، و(رُبَّ)، و(كم) الخبرية، ونحو ذلك^(٣).

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح ١ / ٣٥ .

(٢) الأمالي النحوية ٤ / ٤٦ .

(٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ/ عبد السلام هارون ص ١٣ .

والبلاغيون لا يكادون يلقون بالا إلى الإنشاء غير الطلبي لقلة المباحث المتعلقة به ولأن أكثره في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، وأما النحويون فيوجهون عناية خاصة إلى معظم أنواع هذا القسم في مختلف أبواب النحو، بل عقدوا لبعضه أبوابا خاصة^(١).

وقد ينقل الخبر إلى الإنشاء، حيث يأتي الكلام في صورة الخبر، ولكنه يدل على معنى من معاني الإنشاء، ومن ثم يعد هذا النقل نقلا دلاليا؛ لأن صورة الجملة الخبرية لا تتغير، وإنما الذي يتغير دلالتها، وفيما يلي نبين المعاني الإنشائية التي ينقل إليها الخبر.

أ- نقل الخبر إلى الأمر:

وقد يجيء الأمر مدلولا عليه بالخبر، أي يعبر عنه بصيغة الماضي أو المضارع، وفي ذلك يقول أبو حيان: ((وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية، ألا ترى قولهم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٣) - أنه أمر في المعنى^(٤).

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ/ عبد السلام هارون ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) البقرة: ٢٢٨ .

(٣) البقرة: ٢٣٣ .

(٤) التذييل والتكميل ١ / ٨ .

ويبين الزمخشري علة العدول عن الأمر الصريح إلى الأمر المدلول عليه بالخبر، فيقول: « وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص »^(١) ، « و(يرضعن) مثل (يتربصن) في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد »^(٢) .

وهذا كثير في أساليب العربية، لما فيه من الدلالة على الأمر مع زيادة التأكيد، وقد جاء التأكيد من تنزيل الأمر الذي يدل على وقوع الحدث بعد زمن التكلم منزلة الحدث الذي يخبر عنه وكأنه موجود^(٣) .

ب- نقل الخبر إلى النهي:

وقد ينقل الخبر إلى النهي، حيث يدل لفظ الخبر على معنى النهي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٤)، يقول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ : « إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح

(١) الكشف ١ / ٢٧٠ .

(٢) الكشف للزمخشري ١ / ٢٧٨ .

(٣) الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية، بحث للمؤلف ألقى في المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار العلوم بالفيوم سنة ٢٠٠٢م ص ٢٥ .

(٤) البقرة: ٨٣ .

الأمر والنهي، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهااء، فهو يخبر عنه،
وتتصره قراءة عبد الله وأبي: (لا تعبدوا) «^(١) .

وقد وضح الإمام/ أحمد بن المنير الاسكندري وجه دلالاته على
النهي، فقال: « لو لم يكن في معنى النهي - لما حسن عطف الأمر
عليه - يريد قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ ﴾^(٢) - لما بين الأمر والخبر المحض من التنافر، ولا كذلك
الأمر والنهي؛ لالتقائهما في معنى الطلب «^(٣) .

ج- نقل الخبر إلى الدعاء:

وقد ينقل الخبر إلى الدعاء، فيدل لفظ الخبر على معنى الدعاء،
كما في قولنا: (رحمه الله)، (يرحمه الله)، (رحمة الله عليه)، ومنه قوله
تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْصَرِفُوا ۚ صَرَكَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾^(٤)،
قال القرطبي: « دعاء عليهم، أي: قولوا لهم هذا، ويجوز أن يكون
خبرا عن صرفها عن الخير مجازاة على فعلهم، وهى كلمة يدعى بها،
كقوله تعالى: ﴿ قَتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾^(٥) «^(٦) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرُ اللَّهُ

(١) الكشف ١ / ١٥٩ .

(٢) البقرة: ٨٣ .

(٣) الانتصاف بذيل الكشف ١ / ١٥٩ .

(٤) التوبة: ١٢٧ .

(٥) التوبة: ٣٠ .

(٦) تفسير القرطبي ٤ / ٣٢٢٥ .

لَكُمْ^١ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ^(١)، قال القرطبي: «مستقبل فيه معنى الدعاء، سأل الله أن يستر عليهم ويرحمهم»^(٢).

(١) يوسف: ٩٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٥/ ٣٥٩٣ .

خاتمة

وبعد- فقد عرضنا في هذا البحث لظاهرة النقل في العربية، أي: نقل الصيغة العربية من استعمالها التي وضعت له إلى استعمالات أخرى متعددة، وقد عالجنا هذه الظاهرة عند القدماء والمحدثين مستعينين بمعطيات التراث النحوي واللغوي، ومعطيات الدرس النحوي الحديث، مع إبراز موقفنا مما تعرضنا له وناقشناه من قضايا تتعلق بهذه الظاهرة، وبعد هذا العرض لصور نقل الصيغة العربية وما تقتضيه من توسع في أنماط التعبير العربي يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً- إذا تأملنا تقسيم المحدثين للكلمة العربية- لا نجده يختلف كثيراً عن تقسيم القدماء لها، غير أن القدماء بنوا تقسيمهم على نظرة منطقية، ولذلك حصروها في هذا التقسيم الثلاثي الذي أشرنا إليه، فأدرجوا كلا من الوصف والمصدر والضمير والظرف والخالفة: (اسم الفعل) تحت الاسم، لأنهم قابلوه بالفعل والحرف، ولم ينظروا إلى ما بين أنواع الاسم من سمات وخصائص تتعلق بالمبنى والمعنى عند التقسيم، لأن انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة عندهم كان مبنيًا على العقل والمنطق كما أشرنا، ومن ثم لم تغب عن ملاحظاتهم تلك الخصائص والسمات لكل صيغة من الصيغ التي أدرجوها تحت الاسم، ومما يدل على ذلك أنهم قارنوا في ثنايا معالجتهم لهذه الصيغ عبر الأبواب النحوية المختلفة- بين الاسم والوصف، وبين الاسم والظرف، وبين الوصف والمصدر، وهكذا- مما جعل المحدثين لا ينظرون إلى

تقسيم الكلمة نظرة منطقية، بل ينظرون إليه نظرة لغوية، فجعلوا كل صيغة من الصيغ الاسمية قسما مستقلا من أقسام الكلمة، ولذلك لا نخطئ القدماء ولا المحدثين، فكل منهم على صواب .

ثانيا- إن ظاهرة النقل في اللغة- جديرة بالدراسة والعناية، لأنها تؤدي إلى إثراء اللغة من حيث مفرداتها وتراكيبها، كما أنها تدل على مرونة اللغة العربية، وتلبيتها حاجة المتكلم التعبيرية .

ثالثا- لعننا قد أدركنا أن نقل الصيغة من أصل وضعها إلى استعمال أخرى- لا يتم على مستوى الصيغة المفردة بمعزل عن سياقها في التركيب، بل لا بد من مناخ سياقي يهيئ لها استعمالا جديدا، ودلالة جديدة، وهذا المناخ السياقي لا يتوافر إلا لتركيب لغوي متماسك الأجزاء والعناصر، فنقل الاسم الجامد إلى الوصف مثلا- لا يتأتى من خلال الصيغ المفردة البعيدة عن التراكيب، وإنما يتأتى بشغل الاسم الجامد وظيفه الوصف في التركيب اللغوي، كشغله وظيفه الخبر، أو وظيفه النعت، أو وظيفه الحال، ولذلك نجد النقل الوظيفي مقتضيا دائما للنقل الدلالي .

رابعا- لم نعني بالصيغة العربية التي تناولنا نقلها من استعمال آخر- الكلمة المفردة فقط، بل أردنا بها أيضا الصيغة المركبة، فامتد حديثنا عن ظاهرة النقل إلى نقل التراكيب برمتها من استعمالها الأصلي إلى استعمالات أخرى، كنقل أساليب الإنشاء، وقد أسمينا هذا النوع من النقل (النقل الدلالي) .

خامسا- لم يقتصر النقل في العربية على نقل الصيغة بلفظها أو نكباتها، وإنما هناك نوع من النقل يقتضي تحويل الصيغة من شكل إلى شكل، وقد أطلقنا عليه النقل التحويلي، فنقل الصفة من صيغها المعروفة إلى أشكال خاصة تستعمل في أساليب معينة، وهي لا تفارق دلالتها على الوصفية .

هذه أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث، « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

المصادر والمراجع

- (١) أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري - تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- مصر، الطبعة الرابعة ١٩٦٣ م .
- (٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- (٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي تأليف عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- (٤) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، الجزء الأول تحقيق عبد الإله نبهان، والجزء الثاني تحقيق غازي مختار طليمات، والجزء الثالث تحقيق إبراهيم محمد عبد الله- دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- (٥) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- (٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، طبع تحت إدارة جمعية دار المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مطبعة المتنبّي بالقاهرة ١٣٦٠هـ .
- (٧) الأغاني لأبي فرج الأصفهاني - دار الفكر- بيروت - الطبعة الثانية .
- (٨) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور/ فاضل الساقى مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .
- (٩) الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، تأليف ابن هشام الأنصاري ضمن

أربع رسائل في النحو: حققها وعلق عليها: الدكتور/ عبد الفتاح سليم،
مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م، ١٤٢٤هـ.

(١٠) أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطنحاني،
مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(١١) الأمالي النحوية - أمالي القرآن الكريم: لابن الحاجب، تحقيق:
هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

(١٢) الانتصاف بذيّل الكشاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري - دار
الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت لبنان، الطبعة
الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق:
عبد المتعال الصعيدي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م - ١٤٠٤هـ،
مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، وتحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد، دار الجبل - بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(١٤) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/
مازن المبارك، دار النفائس، د. ت.

(١٥) الإيضاح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني، مكتبة الآداب
بالقاهرة، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(١٦) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي بذيّل
الإيضاح لتلخيص المفتاح للقزويني، مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة
السابعة عشرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(١٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي،
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، بيروت، د. ت.

(١٨) البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني

للدكتور تمام حسان - عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(١٩) التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله الحسين العكبري، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٢٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٢١) التغير الدلالي وفقدان الحدث النحوي، للدكتور أحمد عفيفي، بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٣م - الإصدار الرابع - العدد الثاني .

(٢٢) تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة - دار الغد العربي. القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(٢٣) تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت .

(٢٤) التوسع في كتاب سيبويه، الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي - مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٤م .

(٢٥) الجنى الداني في حروف المعاني للمراي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٢٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت) .

(٢٧) حاشية يس بن زين الدين الحمصي الشافعي على شرح قطر الندى للفاكهي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

(٢٨) الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الحسن بن أحمد

الفارسي ، تحقيق على النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار،
والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٢٩) حول الصيغ ودلالاتها في اللغة العربية، بحث للدكتور أحمد
عفيفي، صحيفة دار العلوم- الإصدار الرابع- العدد الأول .

(٣٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر
البغدادى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،
مطبعة المدني (د. ت) .

(٣١) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن
محمد، المكتبة التوفيقية.

(٣٢) دراسات نقدية في النحو العربي، بقلم الدكتور عبد الرحمن
أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية- ١٩٥٧م .

(٣٣) الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي،
مطبعة كردستان- القاهرة- ١٣٢٨هـ .

(٣٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف
المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار
القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٣٥) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح الدكتور/ محمد
محمد حسين، مكتبة القاهرة ١٩٥٠م .

(٣٦) ديوان جميل بثينة، تحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال، ط.أ.
مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

(٣٧) ديوان الحطيئة، شرح الدكتور يوسف عيد- دار الجبل -
بيروت، ط. أ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٣٨) ديوان عنتر بن شداد، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي،
المكتبة التجارية بالقاهرة، (د. ت) .

(٣٩) ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور

شكري فيصل- بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، وتحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

(٤٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني: تأليف الإمام أحمد بن

عبد النور المالقي ، تحقيق سعيد صالح مصطفى، دار ابن خلدون .

(٤١) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين

عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الحادية عشرة

١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

(٤٢) شرح الأسموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى

ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي

وشركاه، د.ت .

(٤٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق/ محمد محي الدين

عبد الحميد- دار الفكر للطباعة- الطبعة السادسة عشرة ١٩٧٤م .

(٤٤) شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد،

والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة

الأولى، ١٩٩٠م - ١٤١٠هـ.

(٤٥) شرح التصريح على التوضيح: للشيخ/ خالد الأزهرى، دار

إحياء الكتب العربية، د.ت.

(٤٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: أبي الحسن علي بن مؤمن

بن محمد بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع

هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب- دار

الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٧٥م .

(٤٧) شرح الحدود النحوية، تأليف/ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن

علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور/ محمد الطيب إبراهيم،

دار النفائس- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٤٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام

الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب:
تأليف الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة ١١، دار الاتحاد
العربي، ١٩٦٨م.

(٤٩) شرح الشواهد للعيني بذيّل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،
وحاشية الصبان عليه- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي
وشركاه، (د. ت) .

(٥٠) شرح قواعد الإعراب تأليف محي الدين الكافجي، تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر-
دمشق- الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

(٥١) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: لرضي الدين الإستراباذي،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .

(٥٢) شرح الكافية الشافعية تأليف ابن مالك الطائي الجباني، حققه وقدم
له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي- دار المأمون للتراث، ط. أولى،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢٢م .

(٥٣) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق دكتور/ فهمي
أبو الفضل، مراجعة الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب، والأستاذ
الدكتور/ محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة،
الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(٥٤) شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي:
تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب: دكتور/
صلاح رؤاي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مطبعة المدني، المؤسسة
السعودية بمصر.

(٥٥) شرح المعلقات السبع للإمام القاضي المحقق أبي عبد الله
الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، مكتبة ومطبعة محمد علي
صبيح وأولاده- ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .

(٥٦) شرح المفصل: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

(٥٧) شعر يزيد بن الطثرية، صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن-

دار التربية للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٣م ، وتحقيق الدكتور ناصر
بن سعد الرشيد - دار مكة للطباعة والنشر - المملكة العربية السعودية
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(٥٨) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيّل أوضح المسالك،
تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل - بيروت - لبنان،
الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٥٩) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال - معلقة لبيد
بن ربيعة، للشيخ محمد على طه الدرة، توزيع دار الإرشاد بجمص،
الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

(٦٠) الفعل: زماته وأبنيته، الدكتور/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة
الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٦١) الفعل في العربية بين الصيغة والدلالة الزمنية، الدكتور أحمد
محمد عبد الراضي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية دار
العلوم - جامعة الفيوم ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(٦٢) الكتاب لسبويه، تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام هارون،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

(٦٣) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود محمد
الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٦٤) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري - دار الريان للتراث
بالقاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ -
١٩٨٧م .

(٦٥) لسان العرب لابن منظور، ط. دار المعارف بالقاهرة - د. ت .

(٦٦) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

- (٦٧) متن ألفية ابن مالك - مكتبة السنة - ط. أ القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- (٦٨) المدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، ط. أ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٦٩) مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، حققه وجمع إليه الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ٢٠٠٤م .
- (٧٠) معاني الحروف تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه وخرج شواهد وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة، د . ت .
- (٧١) معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - ط. الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ/ محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة، مايو ١٩٦٦م، والجزء الثالث منه تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ/ علي النجدي ناصف - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (٧٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: أبي إسحق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، ط. أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- (٧٣) المغني الجديد في علم الصرف للدكتور محمد خير حلواني ، دار الشرق العربي - بيروت لبنان - د . ت .
- (٧٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري المصري، حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- (٧٥) المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/

- محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م الطبعة الثالثة .
- (٧٦) المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، ط. أ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- (٧٧) من أسرار اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السابعة ١٩٩٤م- مكتبة الأنجلو المصرية .
- (٧٨) من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع- حي الجامعة بالفيوم ٢٠٠٢م .
- (٧٩) من قيود الحدث في نظام الجملة العربية، للدكتور أحد كشك بحث منشور بصحيفة دار العلوم يوليه ١٩٩٢- الإصدار الرابع- العدد الأول .
- (٨٠) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج للدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، د . ت .
- (٨١) نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي للدكتور / احمد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ٢٠٠١م .
- (٨٢) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الحادية عشر، د . ت .
- (٨٣) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عنى بتصحيحه/ السيد محمد بدر الدين النعساني- دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د. ت .